

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المجلس الشعبي الوطني
المديرية العامة للإدارة والمالية والوسائل
مديرية الوسائل العامة
نيابة مديرية التموينات
18، شارع زيغود يوسف، الجزائر
رقم التعريف الجبائي: 408120000000017

إعلان عن منح مؤقت للصفقة
المتعلقة بطلب العروض الوطني المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا
رقم 02 م.ع.إ.م.و.م.و.ع.ن.م.ت/2026

المتضمن: تزويد وتركيب ووضع حيز الخدمة لنظام الحماية بالفيديو الداخلي بمقر وملحقة المجلس الشعبي الوطني.

طبقا للقانون رقم 12-23 المؤرخ في 05 أوت سنة 2023، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، وطبقا لأحكام المادة 65 الفقرة 02 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، تعلم إدارة المجلس الشعبي الوطني جميع المشاركين في طلب العروض الوطني المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا رقم: 02/م.ع.إ.م.و.م.و.ع.ن.م.ت/2026، المتضمن "تزويد وتركيب ووضع حيز الخدمة لنظام الحماية بالفيديو الداخلي بمقر وملحقة المجلس الشعبي الوطني"، الصادر في الجريدتين الوطنيتين l'expression بتاريخ 19 ماي 2026 و الشعب بتاريخ 20 ماي 2026 و في كل من النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي (BOMOP) والصحافة الإلكترونية أنه بعد دراسة، تقييم وتحليل العروض التقنية والمالية تمنح الصفقة بصفة مؤقتة إلى المتعهد الآتي:

المتعهد الحائز على المنح المؤقت	مبلغ العرض باحسب جميع الرسوم/دج	التقييم التقني 60/ نقطة	التقييم المالي 40/ نقطة	التقييم الإجمالي 100/ نقطة	أجل الإنجاز	مدة الضمان	الملاحظات
DRAOUA BRAHIM رقم التعريف الجبائي: 190021000401174	48.790.000,00	60	39,17	99,17	60 يوما	05 سنوات	عرض مؤهل ومطابق لدفتر الشروط، حائز على أعلى نقطة إجمالية

في هذا الصدد، وطبقا لأحكام المادة 56 من القانون رقم 12-23 المؤرخ في 05 أوت 2023 و أحكام المادة 82 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، المشار إليهما أعلاه، يمكن للمتعهدين الراغبين في الاطلاع على نتائج تقييم عروضهم التقنية والمالية، التقرب من المصلحة المتعاقدة بالمجلس الشعبي الوطني في أجل أقصاه ثلاثة (03) أيام ابتداء من أول يوم لنشر هذا الإعلان في الجرائد اليومية و/أو في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي (BOMOP) و/أو في الصحافة الإلكترونية و/أو في البوابة الإلكترونية.

كما يمكن لكل متعهد يحتج على هذا المنح المؤقت، أن يقدم طعنا يوجه إلى رئيس اللجنة الداخلية للصفقات التابعة للمجلس الشعبي الوطني في أجل لا يتعدى عشرة (10) أيام ابتداء من أول نشر لهذا الإعلان في الجرائد اليومية و/أو في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي (BOMOP) و/أو في الصحافة الإلكترونية و/أو في البوابة الإلكترونية، ويودع الطعن على مستوى مكتب التنظيم العام للمجلس الشعبي الوطني.

إذا تزامن اليوم العاشر مع يوم عطلة رسمية أو يوم راحة قانونية، يمدد التاريخ المحدد لرفع الطعن إلى يوم العمل الموالي.